اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 25-01-2009 | رقم العـدد: 14825 | رقم الصفحة: 23 | مسلسـل: 164 | رقم القصاصة: 1

تأخر مناقشتها توخياً للدقة في تقديم الملاحظات

اليحيى: لجان الشورى تدرس «التقارير الحكومية» دون معزل عن المستجدات

■ نص نظام مجلس الوزراء شدد في المادة (٢٩) على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية بأن ترفع تقاريرها خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية، وأن تضمن تقاريرها إنجازاتها مقارنة بما ورد في الخطة العامة من التنمية خلال السنة المنقضية وما واجهتها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل.. وترفعها إلى رئيس مجلس الوزراء الذي يحيلها بدوره إلى مجلس الشورى لدراستها ووضع الملاحظات عليها ... إلا أن الملاحظ تأخر بعض هذه الوزارات في رفع تقاريرها حيث لم يمض سوى أسبوع واحد فقط على إقرار مجلس الشورى لتوصيات لجنته التعليمية على التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي (١٤٢٧) إلا ويصل التقرير السنوي للعام المالي (١٤٢٨) للوزارة نفسها وهو ما حدث مع تقرير هيئة التحقيق والادعاء، وتقرير وزارة التعليم العالي وديوان المظالم والعدل وغيرها من الجهات رغم ما نص عليه النظام . «الرياض» طرحت عددا من الأسئلة على الأمين العام المساعد في مجلس الشورى أحمد اليحيى للوقوف على أهمية مناقشة المجلس لتقارير حكومية متأخرة وماهي جدوى التوصيات التي توضع عليها ومدى واقعية وحقيقة تنفيذها وما هو مصير التوصيات التي لا يأخذ بها مجلس الوزراء، والذي أرجع تأخر التقارير إلى ظروف وإجراءات عديدة رأى أنها تتوخى الدقة والجودة قبل السرعة فضلاً عن مساهمة بعض الإدارات أو ظروف من يحيط بها في هذا التأخير إضافة إلى أسباب وحيثيات أخرى جاءت على لسان الأمين العام المساعد والذي تحدث أيضاً عن مصير قرارات الشورى والإجراءات المتبعة حال تباين وجهات النظر بين الشورى ومجلس الوزراء وفيما يلي نص الحوار:

تأخر التقارير السنوية للأجهزة الحكومية * حسب نظام مجلس الوزراء يجب أن ترفع كل جهة تقريرها السنوي متضمناً الإنجازات والمعوقات والحلول المقترحة .. لا يوجد تطبيق لهذه المادة .. ما هي الأسباب من خلال رؤيتكم ..؟ - حسب نظام مجلس الوزراء (م/٢٩) فإن على كل جهاز حكومي رفع تقرير عن الأداء خلال السنة، يرفع في غضون ثلاثة أشهر من بداية السنة المالية اللاحقة وهذه المادة تطبق من قبل الأجهزة الحكومية، وترد إلى المجلس تقارير سنوية عن الأداء، ربما يحصل في بعض الأحيان تأخر ورود التقارير بضعة أشهر، لكن التقارير ترفع لمقام رئيس مجلس الوزراء ثم تحال فوراً إلى مجلس الشورى . * لجان المجلس هي الأخرى تتأخر في إعداد تقاريرها .. لماذا ...؟ - اللجان المتخصصة بمجلس الشورى تتولى دراسة ما يحال إليها من موضوعات، ويتفاوت حجم العمل من لجنة لأخرى، ويشمل ذلك دراسة مشروعات الأنظمة، والاستراتيجيات والخطط والتقارير السنوية للأجهزة الحكومية، والاتفاقيات الدولية بمختلف أنواعها، وغير ذلك من الموضوعات . والتأخر في إنجاز دراسة تقارير الأداء السنوية - إن حدث - فله ظروفه، منها: عدد الموضوعات الواردة في جدول أعمال اللجنة، الارتباط بمواعيد لاستقبال ممثلين لأجهزة حكومية أو خاصة وغيرها سبق للجنة أن طلبت حضورهم للنقاش معهم بشأن موضوعات معروضة على اللجنة،

أحمد اليحيى

حوار - عبدالسلام محمد البلوي:

وأحياناً يتأخر حضور بعض الممثلين لظروف تحيط بهم وعملهم، مما قد لا يساعد اللجنة في إنجاز بعض المهمات بالسرعة اللازمة، وإن كان التركيز في اللجان على الجودة والحصول على المعلومة الدقيقة وتقديم ما تراه من حلول مثلى للموضوع محل الدراسة قبل مسألة السرعة خاصة أن دراسة لجان المجلس لتقارير الأداء لا ترتبط بما ورد في التقرير فحسب من معلومات، بل تربط بما يستجد في عمل الجهاز الحكومي وبما يذكره ممثلو الجهاز من معلومات عند حضورهم للجنة، إضافة إلى ما قد يستجد من موضوعات لدى بعض اللجان، لها طابع الاستعجال - لحد ما - في الدراسة والإنجاز مما يجعلها تعدل في ترتيب الموضوعات الواردة في جدول أعمالها .

مناقشة التقارير * هل حددت لوائح أنظمة المجلس موعداً لإعداد التقارير ومناقشتها .. أم ماذا ..؟ - لوائح المجلس الداخلية أعطت اللجان مرونة كافية لأداء مهماتها، لكن هناك مؤشرات تعرض مواعيد محددة لدراسة كل موضوع في اللجنة ولها أي للجنة أن تطلب من رئيس المجلس زيادة المدة لمسوغات تراها . * ما هي الإجراءات المتبعة من أمانة المجلس تجاه اللجان التي تتأخر في إعداد وتقديم تقاريرها ..؟ - تقوم الأمانة العامة بإعداد إحصاءات عن أعمال كل لجنة يشمل الموضوعات المحالة لها، وما أنجز منها وتاريخ إحالة الموضوع وتاريخ الانتهاء منه وترفع التقارير دورياً لمعالي الرئيس، الذي يناقش ما ورد فيها مع رؤساء اللجان، أو مع رئيس لجنة محددة عن أي ملحوظات ترد فيه .جدوى

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 25-01-2009 رقم العـدد: 14825 رقم الصفحة: 23 مسلسـل: 164 رقم القصاصة: 2

مناقشة التقارير المتأخرة * ما الجدوى من مناقشة تقارير متأخرة تغيرت بعدها الكثير من الظروف وأنجزت الكثير من المشاريع؟ - المجلس يناقش الموضوعات المحالة إليه بتوجيه من الملك، ويقدم مرئياته بشأنها وكما ذكرت سابقاً، فاللجنة المتخصصة تدرس التقارير دون معزل عن المستجدات والظروف المتغيرة، ولا تقف عند المعلومات الواردة في التقرير، وأحياناً يتم ربط دراسة أكثر من تقرير سنوي لجهة حكومية واحدة إذا وردت تقاريرها إلى المجلس في فترة متقاربة، أو تأخر تقرير لدى إحدى اللجان لأي سبب، وورد تقرير لاحق له فيدرس التقريران معاً.

* هل تتابعون قرارات المجلس .. وكيف ذلك؟ ثم ما هو مصير القرارات التي لا تنفذ .. وهل يرفع المجلس تقريرا لخادم الحرمين الشريفين بذلك .. أما ماذا ..؟ - تنص المادة السابعة عشرة من نظام المجلس على: (ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك، ويقر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء) فإذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، أما إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه) وبموجب هذه المادة تحظى قرارات المجلس بالقبول من خادم الحرمين الشريفين، وتدرس في مجلس الوزراء وقد تتأخر بعض القرارات الصادرة من مجلس الشورى لمسوغات لدى مجلس الوزراء تتطلب التريث أو أنها تحتاج وقتاً أطول لمزيد من البحث، لكن قرارات مجلس الشورى تجد طريقها للتطبيق، كما أن المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى تنص على أن «يرفع رئيس مجلس الشورى التقرير السنوي المنصوص عليه في المادة (الخامسة والعشرين) من نظام المجلس قبل انتهاء الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة، ويجب أن يتضمن هذا التقرير ما تم إنجازه في هذه السنة من دراسات وأعمال، وما صدر أثناءها من قرارات والمراحل التي وصلت إليها دراسة المواضيع المعروضة لدى المجلس» وتطبيقاً لهذه المادة يرفع المجلس تقريراً سنوياً للملك عن جميع الموضوعات الواردة إليه وما تم بشأنها.